IPIE

International Panel on the Information Environment

يمقرلا للاغتسلا ضيوقت

توصيات للوقاية من الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا والتصدي لهما

ملخص موجّه لصنّاع السياسات 2026.1

RXRQ2024./10.61452: (DOI)

K. Pothong, S. Kaynak, S. Ghai, D. Fry, S. Livingstone, A. Phippen, C. R. Soriano, L. M. Given, P. N. Howard, S. Valenzuela

تقويض الاستغلال الرقمي

توصيات للوقاية من الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا والتصدي لهما

ملخص موجَّه لصنّاع السياسات 2026.1

كيفية الاستشهاد:
الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية [ك. بوثونغ، س. كاياناك، د. فراي، س. غاي، س. ليفينغستون، أ. فيبين، س. ر. سوريانو، ل. م. غيفن، ب. ن. هوارد، م. فالينتي، س. فالينزويلا (محررون)]، "تقويض الاستغلال الرقمي: توصيات للوقاية من الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا والتصدي لهما"، زيورخ، سويسرا: الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية، 2026. ملخص موجَّه لصنّاع السياسات، SFP2026.1، معرف الكائن الرقمي (doi): RXRQ2024./10.61452

الملخص

يُعد الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّران بالتكنولوجيا (TF-CSEA) أزمةً متصاعدة، حيث أصبحت المنصات الرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وخدمات البث المباشر، وأنظمة الدفع عبر الإنترنت، تُسهِّل إساءة المعاملة الجنسية للأطفال على نطاق واسع وبسرعة كبيرة.

وتواصل تقارير الاستدراج عبر الإنترنت، والابتزاز الجنسي المالي، وإساءة المعاملة عبر البث المباشر، ومواد إساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُنشأة بواسطة الذكاء الاصطناعي، الارتفاع في مناطق عديدة. وتواجه التدخلات الحالية صعوبة في مواكبة التغير التكنولوجي؛ ما يسمح للجناة بالعمل عبر الحدود مع مخاطر محدودة بالكشف عنهم أو تقويض أنشطتهم.

يستخلص هذا *الملخص الموجَّه لصنّاع السياسات* النتائج الرئيسية الواردة في *التقرير التجميعي* المعنون "الكشف عن الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا، وردعهما، والتحقيق فيهما، ومقاضاة مرتكبيهما: مراجعة منهجية" (SR2026.1). وباستخدام بروتوكولات "بريزما" (PRISMA) المعيارية، توفر المراجعة موجزًا تجميعيًا دقيقًا من الناحية المنهجية لأكثر من 100 دراسة حول التدخلات المنشورة على مدار العقد الماضي. وتُقيّم المراجعة التدخلات التقنية، والقانونية، والشرطية، والسلوكية، والتثقيفية، وتخلص إلى أربع نتائج رئيسية:

1. **تركز معظم التدخلات على كشف إساءة المعاملة بعد وقوعها**. في حين تسعى تدخلات أقل بكثير إلى تقويض الأنظمة التي تُمكّن الاستغلال وإساءة المعاملة، مثل آليات الدفع ومسارات الإعلان والاستقطاب، أو معالجة المحدودية في القدرات القضائية التي تقصر عن تحقيق الردع أو إنفاذ القانون.

2. **قد تقلل الأدوات التقنية من الأضرار على نطاق واسع، ولكنها تعتمد على السلطة القانونية، والوصول الآمن للبيانات، والضمانات، والإنفاذ الفعّال.** وبدون هذه العناصر، يكون لهذه الأدوات الآلية والمُدعمة بالذكاء الاصطناعي تأثير محدود.

3. **يمكن للتدخلات السلوكية والتثقيفية أن تقلل من المخاطر وتعزز الوعي، لكنها لا يمكن أن تحل محل مساءلة المنصات الرقمية.** وتظل الأدلة على حدوث تغيير سلوكي مستدام محدودة في غياب التمويل، بما في ذلك تمويل الدراسات الطولية.

4. **تُعد الأنظمة المالية نقطة التأثير الأقل استخدامًا في مواجهة الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا.** إذ لا تنجح إلا تدخلات قليلة في تقويض المدفوعات التي تمول إساءة المعاملة، بينما ينصب التركيز بدلًا من ذلك على تتبع المعاملات بعد وقوع الضرر.

يقدّم الموجز التجميعي التقييم الأكثر شمولًا للتدخلات المتعلقة بمكافحة الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا حتى الآن، وقد أُعِدَّ تحت إشراف *الفريق العلمي المعني بحماية الطفل ووسائل التواصل الاجتماعي* والتابع للهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية. وتُظهر النتائج إجماعًا واضحًا على الحاجة إلى سلطة قانونية منسّقة، وأدوات تقنية قابلة للتوسّع، وإنفاذ مستدام للقانون، واتخاذ إجراءات لقطع التدفقات المالية.

المقدمة

أصبح الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّران بالتكنولوجيا أزمة عالمية مستمرة ومتنامية [1]، حيث أحدثت المنصات الرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وخدمات البث المباشر وأنظمة الدفع عبر الإنترنت تحولًا جذريًا في كيفية إنتاج إساءة المعاملة، وتوزيعها، والتربح منها. وتتيح هذه التقنيات للجناة الوصول إلى الأطفال على نطاق واسع، والعمل عبر الحدود، والإفلات من الكشف بسهولة أكبر مقارنةً بالماضي. ولا تزال التقارير عن الاستدراج عبر الإنترنت، والابتزاز الجنسي المالي، وإساءة المعاملة عبر البث المباشر، ومواد إساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُنشأة رقميًا، في ازدياد حول العالم [2].

وقد استجابت الحكومات، وشركات التكنولوجيا، ومنظمات المجتمع المدني بمجموعة واسعة من التدخلات للوقاية من الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا. وتشمل هذه التدخلات أدوات تقنية لكشف مواد إساءة المعاملة، واستراتيجيات شرطية وتحقيقية، وأطر قانونية وتنظيمية، وتدخلات سلوكية، وحملات للتثقيف والتوعية. ومع ذلك، تتباين هذه الاستجابات تبيانًا واسعًا من حيث النطاق، والنضج، والفعالية. ويواجه صنّاع السياسات في جميع المناطق ضغوطًا متزايدة لفهم أي التدخلات تقلل الضرر فعليًا، وأيها يمكن توسيع نطاقه ليشمل ولايات قضائية مختلفة، وأين تكمن الفجوات الأكثر خطورة.

يوضح الشكل (1) كيف يتكشف الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّران بالتكنولوجيا عبر سلسلة متصلة من الأنشطة تبدأ من الاستقطاب وصولًا إلى الاستغلال، مع تسليط الضوء على نقاط متعددة يمكن لتدخلات السياسات وإنفاذ القانون من خلالها تقويض إساءة المعاملة.

يقدم هذا الملخص الموجَّه لصنّاع السياسات النتائج الرئيسية للموجز التجميعي للتدخلات المتعلقة بمكافحة الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا حول العالم. ويستند التقييم إلى مراجعة منهجية لأكثر من 100 دراسة محكّمة وتقارير قائمة على الأدلة نُشرت خلال العقد الماضي.

الشكل رقم 1: سلسلة ارتكاب جرائم الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا.

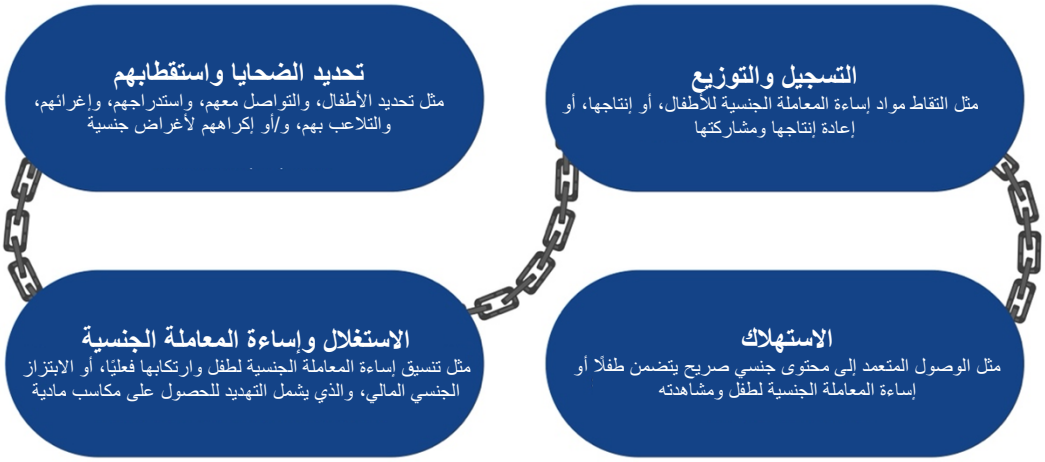

المصدر: الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية. [2]

درس الفريق التدخلات المستخدمة في المجالات التقنية، والقانونية، والشرطية، والسلوكية، والتثقيفية، وربطها بسلسلة ارتكاب جرائم الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا. ووفقًا لإرشادات "بريزما" ((PRISMA، قامت هذه المراجعة بفحصٍ منهجي للدراسات المحكّمة والتقارير القائمة على الأدلة التي ألّفها مئات الباحثين حول العالم، وذلك لتقييم التدخلات المتعلقة بمكافحة الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا عبر تخصصات مختلفة باستخدام معايير إدراج محددة مسبقًا. وكان الهدف

تحديد التدخلات السياساتية الأكثر احتمالًا لتقويض الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا.

وهنا نسلط الضوء على أربع نتائج رئيسية من التقييم الأشمل الوارد في التقرير التجميعي: *الكشف عن الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا، وردعهما، والتحقيق فيهما، ومقاضاة مرتكبيهما: مراجعة منهجية*[2] ، وتتوفر تفاصيل إضافية في التقرير الرئيسي.

النتيجة رقم 1: الكشف بدل الوقاية

النتيجة الرئيسية

تركز معظم التدخلات على كشف إساءة المعاه بعد وقوعها.

تُظهر الأدلة أن معظم التدخلات المتعلقة بمكافحة الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا تتركز على الكشف عن الإساءة بعد وقوع الضرر بالفعل. وتُظهر الأدبيات العلمية المُحكَّمة وتقارير المنظمات أن معظم التدخلات تستهدف الكشف، والتحقيق، وتحديد المحتوى. وتركز هذه التدخلات على تحديد مواد إساءة المعاملة الجنسية للأطفال، وتتبع نشاط الجناة، ودعم تحقيقات إنفاذ القانون.

تشمل معظم التدخلات استخدام أدوات وبروتوكولات تكنولوجية، يليها العمل الشرطي والتحقيق. وتظهر التدخلات القانونية والتنظيمية بوتيرة أقل، بينما تُناقش التدخلات السلوكية وحملات التثقيف بشكل أساسي في الأدبيات الرمادية. وبوجه عام، تشمل أهداف التدخلات الكشف، وتخزين مواد إساءة المعاملة الجنسية للأطفال وتوزيعها، والاستدراج، والجرائم الجنسية عمومًا.

وعلى النقيض من ذلك، لم تُقيَّم عدة أنظمة تمكينية حاسمة تقييمًا منهجيًا بعد. إذ يعالج عدد قليل جدًا من التدخلات مسارات الاستقطاب، أو الإعلان عن الإساءة، أو القدرة القضائية، أو آليات الدفع. ولم تفحص أي منشورات علمية مُحكَّمة مؤهلة التدخلات التي تستهدف الإعلان المرتبط بالاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا، كما لم توثّق سوى دراسة واحدة تدخلًا له تأثير غير مباشر على تقويض المدفوعات. ولم يُعثر في المنشورات العلمية المُحكَّمة المؤهلة على أي تدخلات تهدف إلى تحسين فعالية المحاكم أو العمليات القضائية.

يكشف الشكل (2) أن معظم التدخلات الرامية إلى الكشف عن الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا، وردعهما، والتحقيق فيهما، ومقاضاة مرتكبيهما خلال العقد الماضي لم تعالج بما يكفي المجالات الحاسمة في المراحل المبكرة، مثل الاستقطاب والمدفوعات.

ويحد هذا الاختلال من الوقاية والردع. فتركيز الاستجابات على الكشف يحسّن عملية التحديد، لكنه لا يقوّض الأنظمة التي تسمح بزيادة الإساءة واستمرارها. ونتيجة لذلك، تظل الاستجابات السياساتية ذات طابع تفاعلي. وتشير الأدلة إلى أن التصدي للاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا قد يتطلب تحويل الانتباه إلى المراحل المبكرة، نحو الأنظمة التي تمكّن من تنظيم الإساءة، وتمويلها، وتكرارها.

الشكل رقم 2: تواتر مواضع التدخل ضمن منظومة مكافحة الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا.

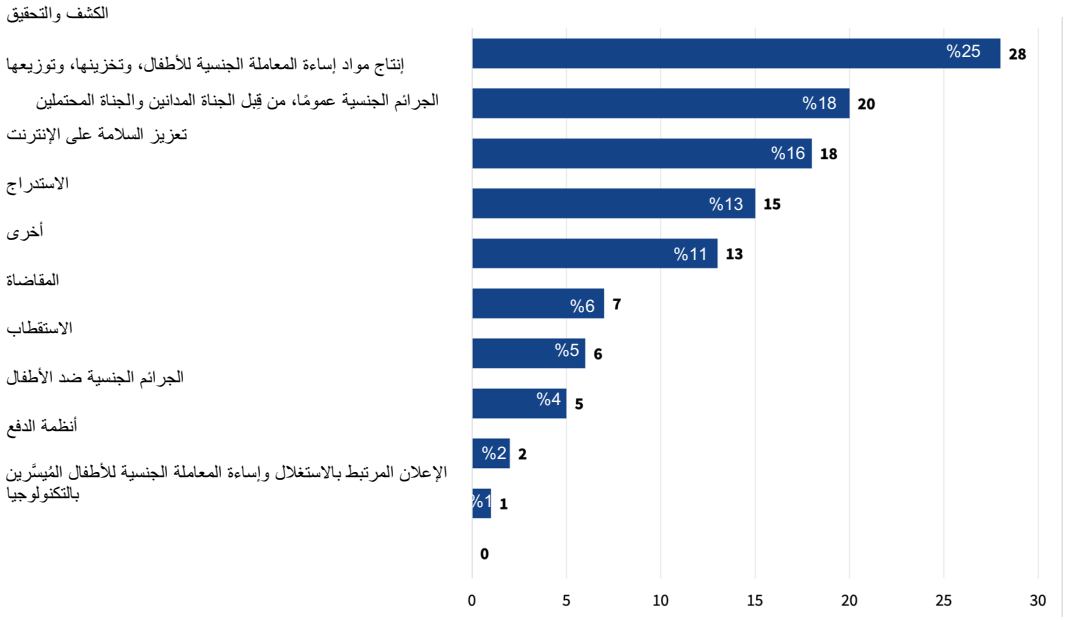

المصدر: البيانات مستندة إلى مقالات جرى ترميزها يدويًا جُمعت في 17 يوليو 2025 من قواعد البيانات (SR2026.1).
ملاحظة: $n = 114$ (100٪) من آليات التدخل وتأثيراتها على سلسلة التدخل. وحدات التحليل هنا هي تكرارات المتغيرات المُرمَّزة وليس عدد المنشورات التي جرى ترميزها. انظر التقرير الرئيسي للاطلاع على إطار الترميز وتعريفات المتغيرات المُرمَّزة.

النتيجة رقم 2: ينبغي أن تستند الأدوات إلى سلطة قانونية

النتيجة الرئيسية

تقلل الأدوات التقنية من الأضرار على نطاق واسع، ولكنها تعتمد على السلطة، والبيانات، والضمانات، وإنفاذ القانون.

تمثل الأدوات والبروتوكولات التقنية أكثر التدخلات تطورًا وقابلية للتوسع لمكافحة الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا. ويوثّق التقييم الاستخدام الواسع النطاق للفحص الآلي للمحتوى، وقوائم عناوين المواقع (URL) والبصمات الرقمية ((hash، والزحف الشبكي، وأدوات الأدلة الجنائية الرقمية. وتدعم هذه التقنيات تحديد مواد الإساءة عبر الحدود وتعزز العمل الشرطي والتحقيق.

وقد ساهمت عدة أدوات مباشرةً في التحقيقات والمقاضاة وتحديد الضحايا، لا سيما عندما جرى دمجها في سير عمل أجهزة إنفاذ القانون. وقد توسّع استخدام الذكاء الاصطناعي بسرعة، ولا سيما في الكشف عن مواد إساءة المعاملة الجنسية للأطفال وتحديد السلوك الافتراسي، بما في ذلك الاستدراج. وتُظهر بعض الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي دقة واعدة، خصوصًا في البيئات الخاضعة للرقابة أو في المختبرات، رغم أن الأداء في العالم الواقعي يختلف باختلاف سياقات النشر (انظر التقرير الرئيسي[2]).

ومع ذلك، تُظهر الأدلة أيضًا قيودًا واضحة. إذ تعتمد فعالية الأدوات التقنية على الوصول إلى بيانات تدريب عالية الجودة وممثلة. وتقيّد القيود القانونية، والأخلاقية، والمتعلقة بالخصوصية الوصول إلى مواد إساءة المعاملة الجنسية للأطفال التي جرى التحقق منها؛ ما يحدّ من تطوير النماذج واختبارها. كما أن العديد من المنظمات التي تنشر الأدوات التقنية تفتقر إلى السلطة القانونية أو صلاحية الإنفاذ؛ ما يقلل قدرتها على تقويض أو إزالة المحتوى والأنشطة غير القانونية.

وتشمل التحديات الإضافية قابلية التوسع، والاعتماد على المنصات، وغياب آليات لمعالجة الإيجابيات الكاذبة والأخطاء. ولم تناقش أي من الدراسات التي تمت مراجعتها الإجراءات التي تُمكِّن الأفراد الذين جرى تحديدهم خطأً على أنهم جناة من تبرئة ساحتهم والحصول على جبر للضرر.

وتُظهر الأدلة أن الأدوات التقنية تقلل الضرر بأكبر قدر من الفعالية عند اقترانها بتفويضات قانونية واضحة، وترتيبات آمنة لتبادل البيانات، وضمانات مناسبة، وقدرة إنفاذ مدرَّبة. ومن دون هذه الشروط يظل تأثيرها محدودًا.

النتيجة رقم 3: الضمانات ومساءلة المنصات

النتيجة الرئيسية

تقلل التدخلات السلوكية والتثقيفية من المخاطر، لكنها لا يمكن أن تحل محل المساءلة.

تلعب التدخلاتالسلوكية وحملات التثقيف، ومحو الأمية الرقمية، والتوعية دورًا داعمًا في التصدي للاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا. وتحدد المراجعة عدة تدخلات سلوكية تستهدف بشكل أساسي الجناة المحتملين أو الفعليين. وتشمل هذه التدخلات رسائل تحذيرية، وتواصلًا علاجيًا وردعيًا، وخطوط مساعدة مجهولة الهوية، وبرامج منظمة للعلاج المعرفي السلوكي عبر الإنترنت.

وتشير الأدلة المستمدة من دراسات متعددة إلى أن هذه التدخلات يمكن أن تقلل محاولات الوصول إلى مواد إساءة المعاملة الجنسية للأطفال، وتشجع على طلب المساعدة. وتبدو الأساليب غير القائمة على إصدار الأحكام والتي تحافظ على السرية فعالة بشكل خاص في تذليل العوائق أمام المشاركة. كما استهدفت بعض التدخلات المهنيين، مثل ضباط إنفاذ القانون، باستخدام أدوات تدريب لتحسين مهارات التحقيق.

وتستهدف حملات التثقيف والتوعية في المقام الأول الأطفال والشباب. وتُظهر الأساليب التفاعلية والقائمة على الألعاب آثارًا إيجابية على وعيهم بمخاطر الإنترنت وتكتيكات الاستدراج. وتشير التقييمات إلى زيادة المعرفة والمشاركة بين المشاركين والمربين.

ومع ذلك، تظل قاعدة الأدلة محدودة. إذ تفحص دراسات قليلة النتائج طويلة الأجل، وتعتمد معظمها على مقاييس قصيرة الأجل أو تقارير ذاتية. وتخلص المراجعة إلى وجود أدلة محدودة على أن زيادة الوعي تُترجم باستمرار إلى تغير سلوكي مستدام أو تؤدي إلى انخفاض مستويات الوقوع ضحية مع مرور الوقت.

يحذر التقرير التجميعي من الإفراط في الاعتماد على هذه التدخلات. فلا يمكن للمقاربات السلوكية والتثقيفية أن تحل محل مساءلة المنصات الرقمية، أو الإنفاذ القانوني، أو الضمانات على مستوى الأنظمة. وتدعم الأدلة استخدامها بوصفها تدابير تكميلية ضمن استجابة سياساتية أوسع نطاقًا، مثل مساءلة المنصات.

النتيجة رقم 4: تتبع التمويل وتقويضه

النتيجة الرئيسية

قد تكون الأنظمة المالية نقطة التأثير الأقل استخدامًا في مواجهة الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا.

تخلص المراجعة إلى أن الأنظمة المالية هي الأقل تناولًا، لكنها قد تكون نقاط تدخل قوية للغاية داخل منظومة مكافحة الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا. وعلى الرغم من الأدلة الواضحة على أن المدفوعات الرقمية تسهّل تسليع الإساءة ونشرها على المنصات الرقمية، إلا أنه يكاد ينعدم وجود تدخلات خضعت للتقييم تعمل على تقويض تدفقات المدفوعات بشكل مباشر.

وأظهرت حالة موثّقة واحدة فقط تأثيرًا غير مباشر على تقويض تدفقات الإيرادات الناتجة عن تبادل مواد إساءة المعاملة الجنسية للأطفال. ولم تفحص أي منشورات علمية مُحكَّمة مؤهلة تدخلات صُممت صراحةً لحظر المدفوعات المرتبطة بالاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا، أو تأخيرها، أو منعها.

وتركز التدخلات المالية الحالية بشكل أساسي على تتبع المعاملات والإبلاغ عنها بعد وقوع الضرر. وتتيح أطر مكافحة غسل الأموال والتزامات الإبلاغ للمؤسسات المالية مشاركة المعلومات مع أجهزة إنفاذ القانون. ومع ذلك، لا تتوافر لدينا بعد أدلة تُظهر أن هذه الآليات تمنع المعاملات في الوقت الفعلي.

وتؤكد تقارير المنظمات هذا النمط. فالتعاون بين المؤسسات المالية ومقدمي خدمات الدفع الرقمي وأجهزة إنفاذ القانون يدعم التحقيقات، لكنه لا يقوّض الحوافز المالية التي تُبقي الإساءة مستمرة. ونتيجة لذلك، يظل الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّران بالتكنولوجيا نشاطًا مربحًا وقابلًا للتكرار.

ويخلص التقرير التجميعي إلى أن تركيز المسؤولية بشكل أساسي على المؤسسات المالية، وعدم تقويض المدفوعات الرقمية بشكل مباشر، قد يمثل فرصة ضائعة بالغة الأهمية. وقد يتيح سد هذه الفجوة البحثية والسياساتية تحويل التدخلات نحو المراحل المبكرة واستهداف البُنى الاقتصادية التي تمكّن استمرار الإساءة على نطاق واسع. وتمثل التدخلات المالية عنصرًا واعدًا ضمن حزمة أوسع نطاقًا من المبادرات السياساتية الرامية إلى تحسين مساءلة المنصات فيما يتعلق بتقويض الاستغلال الرقمي.

الخاتمة

يقدّم هذا الموجز التجميعي التقييم الأكثر شمولًا المتاح حاليًا بشأن التدخلات المتعلقة بمكافحة الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا. وتُظهر الأدلة أن الاستجابات القائمة تقلل الضرر، لكنها لا تزال متفاوتة وغير مكتملة. وتركّز معظم التدخلات على الكشف عن الإساءة بعد وقوعها، بينما يعالج عدد أقل بكثير الأنظمة التي تمكّن الإساءة من الاستمرار، والتضاعف، وتحقيق الربح.

وتؤدي الأدوات التقنية دورًا محوريًا ويمكن أن تعمل عبر الحدود. غير أن فعاليتها تعتمد على وجود سلطة قانونية، وإمكانية وصول آمن إلى البيانات، وضمانات مناسبة، وقدرة على الإنفاذ. وتقلل التدخلات السلوكية والتثقيفية المخاطر وتزيد الوعي، إلا أن الأدلة على حدوث تغير سلوكي مستدام تظل محدودة، ولا سيما في الدراسات الطولية، بسبب محدودية التمويل البحثي. وتحقق الأطر القانونية والتنظيمية أكبر أثر عندما توحّد تعريف الجرائم وتفرض التزامات قابلة للإنفاذ عبر الولايات القضائية.

وتتعلق أهم فجوة بحثية وسياساتية بالأنظمة المالية. فعلى الرغم من دورها المركزي في تمكين الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا، فإن التدخلات نادرًا ما تقوّض تدفقات المدفوعات. وتركّز المقاربات الحالية على تتبّع المعاملات بعد وقوع الضرر بدلًا من منع الإساءة عبر تقويض تمويلها.

ولا تزال هناك فجوات كبيرة في الأدلة، ولا سيما فيما يتعلق بتقويض المدفوعات والنتائج طويلة الأجل للتدخلات. ولا تشمل هذه المراجعة الدراسات التي أُجريت بعد اكتمال التقييم. ومع ذلك، ترسّخ النتائج إجماعًا علميًا واضحًا. إذ يتطلب ضمان مساءلة المنصات والحد من الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا تنسيق السلطة القانونية، وتطوير أنظمة تقنية قابلة للتوسع، وبناء قدرة مستدامة على الإنفاذ، واتخاذ إجراءات حاسمة لتقويض التدفقات المالية التي تدعم استمرار الإساءة.

المراجع

[1] M. Lamond et al., “2025 Into the Light Index on Global Child Sexual Exploitation and Abuse: Supplemental Thematic Analysis Report,” Oct. 2025. [Online]. Available: https://www.research.ed.ac.uk/en/publications/2025-into-the-light-index-on-global-child-sexual-exploitation-and-/

[2] K. Pothong, S. Kaynak, D. Fry, S. Ghai, S. Livingstone, A. Phippen, C. R. Soriano, L. M. Given, P. N. Howard, M. Valente, S. Valenzuela (eds.)], “Detecting, Deterring, Investigating and Prosecuting Technology-Facilitated Child Sexual Exploitation and Abuse: A Systematic Review,” Zurich, Switzerland: IPIE, 2026. Synthesis Report SR2026.1, doi: 10.61452/UZUS7376.

شكر وتقدير

المساهمون

مؤلفو المُسوَّدة: كرواكاي بوثونغ (عالِمة استشارية، تايلاند/المملكة المتحدة)، سيلكان كاياك (رئيسة الفريق العلمي، تركيا)، ديبورا فراي (عضو في الفريق العلمي، الولايات المتحدة/المملكة المتحدة)، ساكشي غاي (عضو في الفريق العلمي، الهند)، سونيا ليفينغستون (عضو في الفريق العلمي، المملكة المتحدة)، أندي فيبين (عضو في الفريق العلمي، المملكة المتحدة)، شيريل روث سوريانو (عضو في الفريق العلمي، الفلبين)، ليزا م. غيفن (عضو لجنة العلوم والمنهجية في الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية، أستراليا)، ماريانا فالينتي (رئيسة مجموعة استراتيجية القانون والسياسات في الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية)، فيليب هوارد (رئيس الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية ومديرها التنفيذي، كندا/المملكة المتحدة)، سيباستيان فالينزويلا (كبير المسؤولين العلميين في الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية ورئيس لجنة العلوم والمنهجية، تشيلي). المراجعات المستقلة: إيلينا مارتيلوزو وسون سون ليم. المراجعة القانونية: ديفيد كيلي. التصميم: دومينيكو دي دونا. التحرير اللغوي: بيفرلي سايكس. كما نُعْرب عن امتناننا للدعم الذي قدمته أمانة الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية (IPIE): لولا جيمفيرر، وجيسيكا جولد، وإيجرتون نيتو، وفيكتوريا شولز، ودونا سيمور، وآنا ستايندر، وأليكس يونغ.

الاستشهاد المُفضَّل

يوفر الملخص الذي أعدته الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية من أجل صنّاع السياسات عرضًا موجزًا عالي المستوى لحصيلة المعرفة المتاحة، ويستهدف جمهورًا عريضًا. ويستفيد التقرير التجميعي الصادر عن الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية من تقنيات التحليل البَعْدِي العلمية، والمراجعة المنهجية، والأدوات الأخرى لتجميع الأدلة وتعميم المعرفة وبناء الإجماع العلمي، وهو مُعدٌّ لجمهور من المختصين. ويعالج التقرير التقني للهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية مسائل تتعلق بالمنهجية أو يقدم تحليلًا للسياسات حول مشكلة تنظيمية محددة. جميع التقارير متاحة على الموقع الإلكتروني للهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية: www.IPIE.info).

يُستشهد بهذه الوثيقة على النحو التالي:

الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية [ك. بوثونغ، س. كاياك، د. فراي، ل. م. غيفن، س. غاي، س. ليفينغستون، أ. فيبين، س. ر. سوريانو، ب. ن. هوارد، م. فالينتي، س. فالينزويلا (محررون)]، "تقويض الاستغلال الرقمي: توصيات للوقاية من الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال المُيسَّرين بالتكنولوجيا والتصدي لهما"، زيورخ، سويسرا: الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية، 2026. ملخص موجَّه لصنّاع السياسات، SFP2026.1، معرف الكائن الرقمي (doi): 10.61452/RXRQ2024.

الممولون

تعرب الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية (IPIE) عن امتنانها للدعم المقدم من مموليها. وللاطلاع على القائمة الكاملة لشركاء التمويل، يُرجى زيارة www.ipie.info. أي آراء، أو نتائج، أو استنتاجات، أو توصيات معبَّر عنها في هذا التقرير هي آراء الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الممولين.

إقرار الإفصاح عن المصالح

تُطوَّر تقارير الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية وتُراجع بواسطة شبكة عالمية من الباحثين المنتسبين والعلماء الاستشاريين الذين يشكّلون لجانًا علمية متخصصة وفرق مساهمة. ويستكمل جميع المساهمين والمراجعين إقرارات بالإفصاح عن المصالح، تخضع للمراجعة من قِبَل الهيئة في المراحل المناسبة من العمل.

معلومات حقوق الطبع والنشر

هذا العمل مُرخَّص بموجب نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 4.0 دولي (CC BY-NC-SA 4.0)

حول الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية (IPIE)

تُعَدّ الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية منظمة علمية مستقلة وعالمية، تلتزم بتقديم المعرفة العلمية الأكثر قابلية للتطبيق بشأن التهديدات التي تواجه البيئة المعلوماتية في العالم. وتتمثل مهمة الهيئة، التي تتخذ من سويسرا مقرًا لها، في تزويد واضعي السياسات والصناعة والمجتمع المدني بتقييمات علمية مستقلة حول البيئة المعلوماتية العالمية من خلال تنظيم البحوث وتقييمها والارتقاء بها، بهدف واسع النطاق يتمثل في تحسين البيئة المعلوماتية العالمية؛ حيث يساهم مئات الباحثين من مختلف أنحاء العالم في إعداد التقارير التي تصدرها الهيئة.

لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى التواصل مع الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية ((IPIE، عبر البريد الإلكتروني secretariat@IPIE.info. Seefeldstrasse 123، ص.ب. 8034 زيورخ، سويسرا.

International Panel on
the Information
Environment

Seefeldstrasse 123
P.O. Box 8034 Zurich
Switzerland